

Distr.: General
9 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الرابعة

تشكيلة غينيا - بيساو

تقرير بعثة لجنة بناء السلام عن زيارتها إلى غينيا - بيساو، ١٦-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

١ - قام وفد من تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ترأسه ريجينا ماريلا كورديرو دانلوب، نائبة الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن رئيس تشكيلة غينيا - بيساو، بزيارة بيساو في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وضم الوفد ألفريدو لوبيز كابرال، الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، ومندوبين معيّنين من مجموعات إقليمية هم: الجنرال ألسان ماسوهودو (بنن)، وفرانيسيسكو فاز باتو (البرتغال)، وفريدريكو بيراتزا (أوروغواي)، وإيفا أنزورغي (بولندا)، وسيدريك كرولي (جنوب أفريقيا)، وهيونغ تشول بارك (جمهورية كوريا)، وألكسندر نينا (البرازيل). وقد دعم الزيارة موظفو مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب دعم بناء السلام^(١).

٢ - وكان الغرض من الزيارة ما يلي: (أ) تكرار تأكيد الدعم للعمل مع حكومة غينيا - بيساو وأصحاب مصلحة رئيسيين، وطنيين ودوليين؛ (ب) إجراء تقييم مشترك مع أصحاب المصلحة لما أُحرز من تقدّم في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام؛ (ج) تأكيد الأولويات المحددة للمستقبل القريب، بناءً على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في استعراض الإطار الاستراتيجي؛ (د) تبادل الآراء بشأن مجالات الدعم الواسعة النطاق المحتملة في إطار المخصصات الثانية المقدّمة من صندوق بناء السلام إلى البلد.

(١) رافق السيد أبوبكر صايو والسيدة تونغنا غانبولد الوفد من مكتب دعم بناء السلام. وقدم السيد روي فلوريس، أحد موظفي مكتب دعم بناء السلام في بيساو، دعماً حاسماً وقام بتيسير الزيارة.



٣ - واجتمع الوفد برئيس غينيا - بيساو، ملام باكاي ساهما، ورئيس الوزراء، كارلوس غوميس جونيبور؛ ورئيس البرلمان، ريموندو كوريبا؛ ووزير الخارجية؛ ووزراء الدفاع والاقتصاد والتعليم وإصلاح الإدارة العامة والعدل؛ وأعضاء في البرلمان (الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي)، وممثلين من المجتمع الدولي المقيمين في بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمجتمع المدني. واجتمع الوفد أيضاً بلجنة التوجيه الوطنية. وقدّم جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام، دعمه لعمل الوفد.

٤ - وسلط العديد من المحاورين الضوء على التقدم المحرز في مجال توطيد السلام بعد أن أجريت بنجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠٠٩. وسلط الضوء أيضاً على الجهود التي تبذلها الحكومة للحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق إصلاح الإدارة العامة. وأشار إلى ما قامت به الحكومة من توفيق لأوضاع الموظفين المدنيين من حيث مرتباتهم باستخدام موارد محلية، واعتماد ميزانية عام ٢٠١٠ في حينها (للمرة الأولى في التاريخ الحديث)، باعتبارهما إنجازين مهمين. وتمكنت الحكومة من اعتماد تشريعات هامة تتعلق بإصلاح القطاع الأمني، وإنجاز تعداد قوات الدفاع والأمن، وإعادة تنشيط لجنة التوجيه الوطنية المعنية بإصلاح القطاع الأمني. وكرر المسؤولون الحكوميون أيضاً التزامهم بمحاربة الفساد والإفلات من العقاب، وأشاروا إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام التي تطلب توفير الدعم للجنة الوطنية المعنية بالتحقيق في اغتياالات عام ٢٠٠٩.

٥ - بيد أنه، كما لاحظ غالبية أصحاب المصلحة، لم تزل تحديات كثيرة لم تُعالج بعد في جميع المجالات ذات الأولوية. وبينما جرى التأكيد على مفهوم الملكية الوطنية كعنصر لا غنى عنه في سبيل نجاح عملية بناء السلام، فقد دُعي المجتمع الدولي إلى تعزيز ما يقدمه من دعم للبلد. وفي هذا الصدد، أحاطت الحكومة الوفد علماً بالعمل التقني الجاري للتحضير لعقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين. وثمة توقعات كبيرة أيضاً بأن يُعلن دون إبطاء عن مخصصات ثانية من موارد صندوق بناء السلام حتى يتسنى توفير دعم محفّز في مجالات حاسمة لبناء السلام.

٦ - ولاحظ الوفد، من واقع تبادل الآراء الصريح والمثمر مع جميع المحاورين في البلد، أن الأولويات المدرجة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وفي وثائق استعراض الإطار، ما زالت قائمة. وترد أدناه العناصر التي تم التأكيد عليها.

الحوار الوطني والمصالحة الوطنية

٧ - أكد جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، أهمية إجراء حوار مصالحة وطنية يشمل جميع قطاعات المجتمع. ولذلك الغرض، تخطط الحكومة، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني، لعقد مؤتمر وطني في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وسيسبق المؤتمر عقد سلسلة من المنتديات الإقليمية في أنحاء البلد. واستناداً إلى ما حققته تجارب ناجحة مماثلة في بلدان أخرى، مثل بنن، وتوغو، وجنوب أفريقيا، ورواندا، من شأن المؤتمر أن يتيح إجراء حوار شامل والتوصل إلى توصيات معينة بشأن كيفية التغلب على الاختلافات الماضية، ومنع نشوب النزاعات، وتمهيد الطريق لتحقيق السلام والتنمية. وطلب إلى لجنة بناء السلام أن تدعم المبادرة وأن تساعد الحكومة في تعبئة الموارد اللازمة لتنظيم المؤتمر.

إصلاح القطاع الأمني

٨ - وفقاً لما أفادت به الحكومة، اعتمد مجلس الوزراء بالفعل جميع التشريعات ذات الصلة بإصلاح القطاع الأمني، بالرغم من أن أغلبها ما زال متوقفاً على موافقة الجهاز التشريعي. وأعرب رئيس البرلمان عن اعتزامه عقد دورة تشريعية استثنائية للموافقة على مجموعة التشريعات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. وجرى أيضاً الاعتراف بالإجماع بضرورة اتباع نهج أوسع نطاقاً لإصلاح القطاع الأمني، مع مراعاة الجوانب المتعلقة بالتحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها البلد. وفي هذا الصدد، يتصل أحد التدابير الحاسمة التي لم يُتَّ فيها بعد بوضع خطط لإعادة إدماج العسكريين الذين سيجري تسريحهم. كما جرى التنويه أيضاً إلى ضرورة السعي إلى إصلاح القطاع الأمني بالترادف مع الإصلاحات في قطاع العدل. وقد عيّنت الحكومة خبيراً استشارياً، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليضع استراتيجية الاتصال المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

٩ - وأشار بشكل منهجي إلى إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية للعسكريين باعتباره الأولوية الأكثر إلحاحاً لإصلاح القطاع الأمني. وتنظر الحكومة أيضاً في إنشاء صندوق مماثل للقوات الأمنية. ومن المتوقع أن يُعرض المشروعان المتعلقان بالصندوقين في اجتماع المائدة المستديرة القادم للمانحين. وأحاطت الحكومة الوفد علماً بشأن تشكيل أفرقة عاملة لوضع مشاريع مفصلة في مجال إصلاح القطاع الأمني لإطلاع المانحين عليها في تلك المناسبة.

١٠ - واحتص أصحاب المصلحة المختلفين بالذكر الحاجة إلى التنسيق الفعال فيما بين الشركاء الدوليين المهتمين بإصلاح القطاع الأمني، واعترفوا بالاتحاد الأوروبي كشريك هام في ذلك المجال. وأعرب الممثل الخاص للأمين العام عن ثقته في أن مكتب الأمم المتحدة

المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو سيساهم في تعزيز التنسيق في القطاع، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩). ولذلك الغرض، سيجري مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تقييماً مُفصَّلاً لاحتياجات القدرات في مجال إصلاح القطاع الأمني حالما ينضم الموظفون والخبراء الإضافيون إلى المكتب. وقُدِّم مقترح بإمكانية عقد حلقة دراسية مدتها يومان في بيساو لزيادة الوعي فيما بين أصحاب المصلحة بشأن عملية إصلاح القطاع الأمني.

تدابير لإنعاش الاقتصاد والنهوض به

١١ - أكد المحاورون ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص حتى يمكن النهوض بالاقتصاد. وتعمل الحكومة على تخفيض عدد الأيام اللازمة لبدء نشاط تجاري جديد في البلد. وثمة ارتفاع في الطلب على خطط الائتمان البالغ الصغر، وبخاصة من جانب النساء والشباب. ولا يزال يتعين معالجة عوائق هامة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، وبخاصة في قطاع الطاقة.

١٢ - ويواصل البنك الدولي مساعدة الحكومة عن طريق توفير المولدات. وبينما تستمر الأعمال في مشروع الطاقة الكهربائية التابع لمنظمة تنمية نهر غامبيا، تخطط الحكومة لاستحداث مصادر بديلة للطاقة، من بينها الطاقة الشمسية. وقُدِّم اقتراح بأن تُخصص شركة غينيا - بيساو للمياه والكهرباء وأن تُحرَّر خدمات التوزيع. وسينظر مصرف التنمية الأفريقي، الذي يستثمر في محفظة مشروعات واسعة النطاق في البلد، في إدراج الطاقة كأحد المجالات التي سُنظر فيها في إطار خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ التي سيتفق مع الحكومة بشأنها.

١٣ - واعترف معظم المحاورين بجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي وإصلاح الإدارة العامة. وأشار رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الذي يزور البلد إلى مفاوضات جارية مع الحكومة تهدف إلى رفع مستوى البرنامج الحالي للمساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع ليصبح برنامجاً متوسط الأجل. ويُتَوَقَّع أن يمهد هذا البرنامج الطريق للوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تُعتَبَر خطوة حاسمة للإفراج عن الموارد حتى يتسنى تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية.

القضايا الاجتماعية المتعلقة ببناء السلام

١٤ - أبرزت السلطات الحكومية التحديات المتزايدة في قطاع التعليم وهي أن أكثر من نصف السكان أميون، والموارد الحالية غير كافية لتغطية رواتب المدرسين بشكل مستدام. واعتمدت الحكومة خريطة للسياسة التعليمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي أول

تشريع تسنه البلد في قطاع التعليم، ولا يزال متوقفاً على الموافقة النهائية للجمعية الوطنية. وتصل الأولويات الأكثر إلحاحاً بإنشاء مراكز لحو الأمية وتوزيع المواد التعليمية. وفي قطاع الصحة، لوحظ أن غينيا - بيساو، لم تعان من وباء كولييرا كالذي أصاب البلد في عام ٢٠٠٨، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة والحملات العامة. وجرى التأكيد بشدة على ضرورة الاستثمار في المرافق الصحية، وذلك في ضوء ما لسوء المرافق الصحية من تأثير مباشر على معدلات وفيات الأطفال. وأكد ممثلو المجتمع المدني الاهتمام بمسألة الاتجار بالأطفال إلى بلدان مجاورة.

مكافحة الاتجار بالمخدرات

١٥ - بالرغم من الاتجاه نحو انحسار مضبوطات المخدرات في غينيا - بيساو، أشار المحاورون إلى التغيير في طبيعة الاتجار بالمخدرات في المنطقة، إذ يجري معالجة المخدرات في مختبرات سرية في البلد، وتفيد التقارير بارتفاع معدل الاستهلاك المحلي. ووجه انتباه الوفد إلى أن تجار المخدرات ما زالوا يعملون في جزر بيجاغوس، مما يجعل من تعزيز الشرطة القضائية مسألة لا بد من معالجتها باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتوجد أيضاً شائعات باحتمال وجود روابط بين عصابات المخدرات وجماعات إرهابية في غرب أفريقيا. وقُدّم اقتراح بأن تستعرض الحكومة تشريعها الحالي لاسترداد الأصول لكي تتيح للشرطة القضائية أن تستفيد على الفور من المعدات التي تُصادر من تجار المخدرات. ودُعيت اللجنة إلى أن تؤدي دوراً نشطاً في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بما في ذلك أثناء اجتماعها الوزاري المقبل المقرر عقده في فريتاون في شباط/فبراير. وتنتظر الحكومة في بناء سجن في العاصمة بسعة ٥٠٠ سجين. وقُدّم اقتراح بإجراء تقييم تقني لقطاع السجون في غينيا - بيساو قبل البدء في المشروع.

الاستنتاجات

١٦ - بيّنت عمليات تبادل الآراء بين الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة أن الأولويات المدرجة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام ما زالت قائمة، شأنها في ذلك شأن استنتاجات وتوصيات عملية استعراض الإطار. وبصفة خاصة، ستلزم مشاركة اللجنة في عام ٢٠١٠ على النحو التالي:

(أ) تقوم لجنة التوجيه الوطنية بتحضير خطة أولويات منقحة تتعلق بتخصيص شريحة ثانية من موارد صندوق بناء السلام، بناءً على الأولويات الواردة في الإطار الاستراتيجي ومع مراعاة الدروس المستفادة من مخصصات الشريحة الأولى للتمويل. ويعتزم رئيس تشكيل غينيا - بيساو إطلاق مناقشة كوسيلة للإسهام في هذه العملية؛

- (ب) ينبغي للجنة النظر في تقديم دعمها لإجراء حوار مصالحة وطنية في حزيران/يونيه؛
- (ج) اللجنة مدعوة للمساهمة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وبخاصة عن طريق الشروع في مبادرات إقليمية مثل مبادرة ساحل غرب أفريقيا؛
- (د) تتعهد اللجنة الحوار الدائر مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة وتواصل تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلد؛
- (هـ) يُعبّر إطلاق صندوق المعاشات التقاعدية للعسكريين مسألة ذات أولوية قصوى، ويمكن للجنة المساهمة في معالجتها عن طريق تعبئة الموارد؛
- (و) يمكن للجنة أيضاً مساعدة البلد في التحضير لاجتماع مائدة مستديرة للمانحين. وقدّم اقتراح بأن تُربط المناقشات بشأن المشاريع المقرر عرضها بالمحادثات الجارية بشأن المخصصات الثانية من موارد صندوق لجنة بناء السلام.
- ١٧ - وختاماً، يعرب الوفد عن تقديره للحكومة، ولجوزيف موتابويا، الممثل الخاص للأمين العام، ول موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لتيسير الزيارة.